مقالة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

هل السعودة هي الحل لمشكلة البَطالة؟

(4 من 7)

المحور الرابع: ما الذي تريده الحكومة إذن:

للرجوع لصفحة الفهرس اضغط هنا

إذا كانت إجراءات السعودة أضرّت بأهل البلد كغيرهم، وأضرت باقتصاد البلد، ثم لم تحل مشكلة البطالة، بل ما زالت المشكلة في تصاعد، فالهدف إذن ليس حل المشكلة، فما الذي يريدونه إذن وماذا سيحققون من كل ذلك؟ لا أستطيع أن أجزم طبعا أنني أعلم ما يريدون، بل ربما أجزم أنهم هم أنفسهم لا يعلمون ولكنني أضع بعض النقاط التي يبدو لي أن الحكومة ربما تسعى لتحقيقها أو التي تحققها دون قصد:

1- إذكاء نار الفتنة والتفرقة بين المسلمين (سعودي وأجنبي) على غرار (هندي وباكستاني) أو (أردني وفلسطيني) أو (سني وشيعي)، وهذا ديدن هذه الأنظمة كلها منذ نشأتها ولكنها تسعّرها أكثر كلما كانت هي في ضيق لإشغال الناس بأنفسهم عنها..

2- امتصاص دماء الناس وأكل أموالهم بذريعة السعودة، وقد رأينا الضرائب والرسوم والفواتير المجمعة الأخيرة التي أعيت (أهل البلد) قبل غيرهم، فكما أن هناك البعبع الإيراني لإسكات الناس عن جرائم السياسة الخارجية فهناك بعبع الأجانب لإسكاتهم عن جرائم السياسة الاقتصادية والداخلية..

3- إسكات (أهل البلد) المتعطلين بوعود فارغة في الهواء وإيهامهم بأنها تتخذ إجراءات لحل مشكلتهم..

4- إلقاء مسؤولية البطالة على (الأجانب) بدلا من الحكومة، ومسؤولية حل المشكلة على القطاع الخاص بدلا من الحكومة أيضا..

5- التملص من مسؤولية رعاية الناس الحقة، كالإنفاق على المستحقين من أموال الزكاة والإنفاق على من لا يجد عملا من بيت المال أو إيجاد عمل له، ورمي مسؤولية كل ذلك على (الأجانب)!..

6- إخراج المرأة للحياة العامة بشكل متقصد لذاته وليس لحاجاتها، واختلاطها المتقصد بالرجال استجابة للأوامر الأمريكية بالتزامن مع قوانين الترفيه والقيادة وغيرها تحت ذريعة معالجة البطالة والمشاركة في سوق العمل...

7- التخلص من المخلصين وحملة الفكر الإسلامي السياسي من (الأجانب) فبإخراج الموجودين حاليا ربما تؤخذ المزيد من الاحتياطات الأمنية عند الاستقدام، لأنهم لا يريدون لعدوى السياسة أن تنتقل ظنا منهم أنها غير موجودة بين أبناء البلاد وهو ظن خاطئ بلا شك..

8- يبدو لي أن هناك فئات معينة قد تكون مستهدفة بشكل مباشر كصغار التجار وذوي الدخل المحدود أو الإنفاق المحدود، وجنسيات محددة كأبناء اليمن...

9- ضبط المشاريع الصغيرة الخارجة عن السيطرة بحيث تكون مصادر الدخل تحت أعينهم، فإما أن يتحول لمستثمر أو يفسح المجال لمستثمر، وكطبيعة النظام الرأسمالي فإن القوي يأكل الضعيف وهذا ما تفعله الحكومة حتى لو كان على حساب الضعفاء من رعاياها...

10- إفراغ الساحة للمستثمرين الجدد وخاصة الأمريكان، وهذه لن تتم في ظل الواقع الحالي مما سيدفع الحكومة حتما للتراجع عن كثير من القرارات بعد أن تتخلص من كثير من الأجانب الحاليين وتفتح المجال لأجانب جدد بشكل أكثر انتقاء!..

11- إلقاء المسؤولية على أهل البلد في حال الفشل، والفشل متوقع عندما تسند المهمة لغير صاحب الاختصاص، وبالتالي إيجاد عذر للحكومة لجلب الأجانب الجدد..

وبالمحصلة، محاولة إيجاد نمط جديد من الحياة الرأسمالية متنوعة الديانات والجنسيات وبنسبة تمثيل نسائية عالية، على غرار دبي وأبو ظبي، ولا أستبعد بعدها أن يتم تخفيف القيود على نظام الكفيل على غرارهما أيضا ليقدم ابن سلمان نفسه أنه عقلية اقتصادية إصلاحية فذة على غرار ابن راشد وابن زايد كما يزعمون، ولكن ذلك يتم بمقامرة متهورة غير محسوبة العواقب ولا تراعي في ابن البلد ولا المقيم إلا ولا ذمة، ولا تحسب حسابا لغضبهم أو ردود أفعالهم...

(يتبع...)

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

مُحَمَّد بن إبراهيم – بلاد الحرمين الشريفين